

# التأثير الإيجابي لقرارات برنامج التحول الوطني السعودي الداعمة لتمكين المرأة على أداء سيدات الأعمال في المملكة العربية السعودية

وئام عمر الثقفي

ماجستير جامعة الملك عبدالعزيز-كلية علوم الانسان والتصاميم-الأزياء والنسيج

WALTHAGAFI0016@stu.kau.edu.sa

آمال عبد القادر باصفار

أستاذ مشارك-جامعة الملك عبدالعزيز-كلية علوم الإنسان والتصاميم-الأزياء والنسيج

abasaffar@kau.edu.sa

## المخلص

هدفت هذه الدراسة لتحديد أبرز العقبات التي كانت تواجه المرأة السعودية التي تملك وتدير مشروع تجاري يختص بالأزياء في مدينة جدة بالمملكة العربية السعودية، وعن تأثير قرارات تمكين التي أصدرتها المملكة لتدعم رؤيتها لعام ٢٠٣٠م والتي تساهم في تمكين المرأة السعودية. وقد استخدم المنهج الوصفي التنبعي لتحقيق هذه الأهداف لوصف الظاهرة وتتبعها من قبل اصدار القرارات وما بعدها؛ لمعرفة التأثير الحاصل منها. وكانت عينة الدراسة عدد من سيدات الأعمال السعوديات اللاتي يملكن مشاريع تختص بالأزياء ومكملاتها. وتم استخدام أداة المقابلة لجمع المعلومات من العينة واستخدمت أساليب معالجة البيانات النوعية ومن أبرز ما توصلت إليه الدراسة: تفاؤل جميع أفراد العينة بمستقبل مشاريعهن ورغبتهن للوصول بالمنتج السعودي للأسواق العالمية في ظل رؤية ٢٠٣٠م التي تدعم المنتج الوطني

وصادرات المملكة. أكدت السيدات أن دعم البيئة الكلية "حكومة المملكة العربية السعودية" بعد القرارات التي أصدرت لتمكين المرأة ساهم في تخليصهن من عقبات كانت تؤثر على سير مشاريعهن. في صعوبات السوق التي مازالت تواجه سيدات الأعمال، كان أبرزها عدم توفر الأيدي العاملة ذات الجودة العالية، كذلك توفر المنتجات المستوردة رديئة الصنع قليلة الجودة والسعر التي تؤثر بشكل سلبي على سوق المنتجات السعودية. وتوصي هذه الدراسة: تعاون الجهات الحكومية مثل الجمارك والبلديات لتذليل العقبات التي تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة. ربط الغرف التجارية لمناطق المملكة كافة، لتسريع عملية تبادل الخبرات والتعاون من أجل تنمية قطاع الأزياء ومكملاتها بالمملكة العربية السعودية للوصول لمنتج سعودي بجودة عالية وينافس المنتجات العالمية. عمل شراكة تعاونية لتدريب طالبات أقسام الأزياء والنسيج للعمل لدى أصحاب المنشآت المتعلقة بالأزياء، لتوفير فرص عمل لهن ولزيادة خبرتهن وأيضاً لرفع جودة الأيدي العاملة بقطاع الأزياء في السعودية.

**الكلمات الدالة:** الأزياء، سيدات الأعمال، رؤية ٢٠٣٠، المشاريع المتوسطة والصغيرة، تمكين المرأة.

## Abstract

Saudi women were confronted with many challenges in the past but the decisions of Kingdom's Vision 2030 were largely supportive. This study aimed to identify the significance of the National Transformation Program decisions as a tool for empowering the Saudi businesswomen and developing the economy. It also aimed to identify key constraints facing Saudi women who own fashion enterprises in Jeddah, and the impact of the Kingdom's empowerment decisions that enhance women empowerment. The study applies the descriptive developmental method to achieve these goals, describe the phenomenon, monitor its development before and after the issuance of decisions, and identify the resulting effects. The study applies the 5Ms Model for Women Entrepreneurship and uses the theory's Medium and Overall surrounding environment factor. The overall environment represents the government while the medium represents the community surrounding the businesswoman. The sample included (12) Saudi businesswomen who own fashion enterprises. The study applied personal interviews to collect information from the sample and qualitative data processing methods. It found an optimistic atmosphere among the sample regarding the future of their enterprises and their desire to enable the Saudi product access global markets in light of Vision 2030 that supports the Kingdom's exports. The businesswomen emphasized

that the empowerment decisions helped overcome the constraints affecting their businesses, yet reported lack of skilled workforce, low-quality imported products as burdens that still negatively affect the Saudi products. This study called on government agencies to collaborate to overcome obstacles facing SMEs, and to link together the Kingdom's chambers of commerce to accelerate sharing of expertise and cooperation with the aim to develop the fashion sector and help produce high-quality and competitive Saudi products. It also recommends trainings be provided for female students so they can integrate in the fashion markets & enhance the workforce skill in the fashion sector.

**Keywords:** Fashion, Businesswomens, Vision 2030, Small and Medium Enterprises (SMEs), Women Empowerment.

## المقدمة

لقد أثبتت المرأة السعودية قدرتها على العمل والمساهمة في التنمية من خلال عملها في عدة مجالات في السنوات السابقة، منها مجال التعليم والوظائف الإدارية والطبية وغيرها من المجالات، وبالرغم من تعدد الأدوار المطلوبة من المرأة العاملة، فجانبا المهام الوظيفية هنالك المهام المنزلية وتربية الأبناء كذلك إلا أنها أدت جميع المهام بإتقان بالرغم من صعوبة المهمة (حلواني، ٢٠٠٨م).

ومع التقدم الذي أصبحنا نشهده حالياً أصبح التركيز في الدول المتقدمة على النشاط الريادي والمشاريع المتوسطة والصغيرة لما لها من دور كبير في التنمية الاقتصادية لبلد ما. لذلك لا بد من توفير الدعم الكامل للمرأة السعودية لتساهم في التنمية الاقتصادية للمملكة وذلك بتذليل العقبات أمامها وتهيئة البيئة المناسبة لها لإنشاء المشروعات التجارية حيث هناك حاجة اقتصادية كبيرة من المجتمع للمرأة السعودية. وهذا ما تهدف إليه رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠، كما ذكر فيها بأن المنشآت الصغيرة والمتوسطة هي من أهم محركات النمو الاقتصادي، لأنها توفر الوظائف وتدعم الابتكار وتعزز من الناتج المحلي وصادرات المملكة (رؤية المملكة 2030).

وقد عكست رؤية ٢٠٣٠م التقدير الحقيقي للمرأة السعودية التي وضعت بصمتها وأثبتت جدارتها في مختلف المجالات، وركزت الرؤية على دعم المرأة السعودية كونها أحد أهم العناصر لبناء الوطن، حيث تشكل ٥٠% من إجمالي مخرجات التعليم الجامعي، لذلك اهتمت الرؤية السعودية بتقديم الدعم لها عبر تنمية مواهبها واستثمار طاقاتها وتمكينها من الحصول على الفرص المناسبة بسوق العمل (السبيعي، ٢٠١٦م).

ومما لا شك فيه أن هناك أهمية كبيرة لمجال الأزياء حيث توجد دول يعتمد اقتصادها على هذه الصناعة لأهميتها الكبيرة كما ذكر في دراسة (Uddin,2007)، فهي من أساسيات الحياة كالمأكل والمسكن. لذلك تهتم هذه الدراسة بالتعرف على مدى مساهمة أبرز قرارات رؤية ٢٠٣٠ لتمكين المرأة السعودية وتذليل العقبات التي تواجه سيدات الأعمال في مجال الأزياء. فمن العقبات التي كانت تواجه المرأة سابقاً وتعطلت من نمو الناتج المحلي في هذا القطاع، هي الحاجة لرجل لتخليص المعاملات الورقية والإجراءات الحكومية للسيدة، وذلك لعدم قدرتها على عمل تلك الإجراءات بنفسها وقيود أخرى مثل منع النساء من قيادة السيارة والسفر دولياً بمفردها (Alturki,2010)، ولكن بالوقت الحالي ومع رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ أصبح بإمكان أي سيدة إجراء تلك المعاملات إلكترونياً وبوقت قصير ودون الحاجة لوسيط، وكذلك تم السماح للمرأة بقيادة السيارة والسفر دون قيود كما كان في السابق.

### اقتصاد مزدهر

إن ما تُعنى به هذه الدراسة هو المحور الاقتصادي من محاور الرؤية وهو (بناء اقتصاد مزدهر)، حيث إن هناك اهتمام كبير للدولة بعدم اعتماد اقتصاد المملكة العربية السعودية على النفط فقط كمصدر رئيسي للدخل وتعريض الاقتصاد للصدمات السلبية لأسعار النفط. لذلك اهتمت المملكة بتنويع مصادر الدخل من أجل حماية الاقتصاد ونموه وتطوير قطاعات جديدة وكذلك لتوفير فرص عمل للعمالة الوطنية بمجالات عدة.

"حيث إن المملكة العربية السعودية تسعى وفق رؤيتها ٢٠٣٠م للعمل على زيادة الصادرات غير النفطية ورفع نسبة مشاركة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي، وزيادة مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي، ولأن المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية تشكل حوالي (٩٧%) من إجمالي المنشآت في القطاع الخاص، وتستوعب نحو (٤٠%) من إجمالي العمالة، فإن من المتوقع أن تقوم بدور ملموس في تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠م" (الباحوث، ٢٠١٧م).

وكما ذكر (اليامي، ٢٠١٧م) فإنه في حال نجاح المنشآت الصغيرة والمتوسطة في سد الفجوة مع نظيرتها "أكبر ١٥ اقتصاداً عالمياً" وزيادة إنتاجها وتميزه فإن ذلك سيؤدي لارتفاع قيمته ١,١ تريليون ريال سعودي في الناتج المحلي الإجمالي وبذلك تساهم هذه المنشآت في توليد الوظائف في المنطقة وتقليل نسبة البطالة. فالهدف ليس فقط لتنمية الاقتصاد الوطني، بل للتنمية البشرية كذلك من خلال دعم الافراد وخفض نسبة البطالة في المجتمع، وذلك بدعم القطاع الخاص لتوفير الوظائف المناسبة لأفراد المجتمع ليشاركوا في تنميته، ولتحسين نمط حياة الفرد وأسرته لينعموا بأسلوب حياة كريم ومنتج ومتوازن.

### أبرز قرارات الرؤية التي أصدرت لتمكين المرأة السعودية

هذه القرارات مما لا شك فيه هي ليست مجرد تغيير اجتماعي شكلي، بل هي جزء كبير من الإصلاحات الاقتصادية التي ستفتح الإمكانيات التنافسية للمملكة، والمرأة ستلعب دوراً كبيراً في المساعدة لتحقيق الأهداف الاقتصادية لذلك كان لا بد من مساعدتها وكسر الحواجز التي تُعيقها لتكون ضمن مكونات القوى العاملة ومساواتها بالرجل في الفرص الاقتصادية لتساهم في إنعاش قطاع الأعمال والاستثمار والأنشطة الاقتصادية المختلفة ولتتمكن من ممارسة دورها بصورة فاعلة.

وذكر (الحربي، ٢٠١٩م) أن الاهتمام بقضايا المرأة وتمكينها اقتصادياً واجتماعياً كان لا بد منه في التغيرات المرورية للمملكة العربية السعودية وذلك ليس فقط لصالح المرأة فقط، بل والمجتمع بأكمله ليشهد التقدم والرقى وتحقيق الرؤية التنموية ٢٠٣٠ لما تمثله المرأة من مورد مهم من الموارد البشرية، والمملكة أصدرت تلك القرارات لمواكبة التغيرات والتحولت بشكل متوافق مع بعض بنود الاتفاقيات والمعاهدات والبروتوكولات الدولية التي انضمت لها المملكة مع التحفظ على كل ما قد يتعارض مع مبادئ شريعتنا الإسلامية.

وتساهم هذه القرارات والإصلاحات في دعم حقوق المرأة وتمكينها والرقى بها، وبالنظر لرؤية السعودية التي انطلقت في أبريل ٢٠١٦م فهي تحمل في ثناياها اهتمام خاص وكبير للمرأة ومفاتيح تحرير المرأة السعودية من القيود التي حدت من مشاركتها الفعالة في التنمية لسنين عديدة سابقة بمطالبات اجتماعية سابقة لا تعتمد بالأصل على نصوص دينية من الشريعة الإسلامية، ولكن المرأة السعودية قادمة بدور تنموي كبير في رؤيا ٢٠٣٠ لتحقق نجاحات كبيرة على الصعيدين الإقليمي والعالمي وتثبت جدارتها بتحقيق الإنجازات وتعزيز التنمية (محمد، ٢٠٢٠م).

وتناولت عدة دراسات موضوع الرؤية وأثرها الإيجابي على المرأة السعودية، منها دراسة (Alsharif, 2019) حيث ذكرت أن الرؤية تستجيب لتطلعات المرأة في الاشتراك بتنمية البيئة الاقتصادية والاجتماعية للوطن، ومع إطلاق المبادرات التي تهدف لإشراك النساء في المجتمع، مثل رفع حضر القيادة عليها والسماح لها بحضور الأحداث الرياضية العامة ودعوتهن للعمل ووضع القوانين لحفظ حقوقهن في سوق العمل، كل ذلك أدى إلى تغيير عميق في ثقافة المجتمع تجاه المرأة وتمكينها وأدى أيضاً لوصول المرأة السعودية لمستويات كبيرة ومتقدمة على مثيلاتها من الدول المجاورة، وتوصلت الدراسة أيضاً لوجوب الاستمرار في متابعة الإصلاحات والبرامج والسياسات الداعمة للمرأة السعودية تحت إشراف رؤية ٢٠٣٠ لتعزيز النمو الاقتصادي والاجتماعي للمرأة في المجتمع السعودي.

وفي دراسة (ياسين، ٢٠١٨م) التي ذكرت مدى أهمية وتأثير قرارات الرؤية لتمكين المرأة من الناحية الاقتصادية على سوق المال والأعمال ومساهمته في الحد من البطالة وزيادة قوة المجتمع من الناحية الاقتصادية حيث أن المرأة هي نصف المجتمع ومساهمته تأثر بشكل كبير على اقتصاد الدولة، وذكرت الدراسة أنه مع توفير المناخ الآمن للمرأة السعودية وتسهيل الخدمات عليها سيسهم في دفع عجلة التنمية وقيامها بواجباتها الوطنية على أكمل وجه، وأوصت الدراسة بمراجعة بعض الأنظمة والقوانين التي تكون كقيود تكبل المرأة في المجتمع السعودي.

وتناولت دراسة (عبد النبي، ٢٠١٨م) موضوع حقوق المرأة ورؤية المملكة ٢٠٣٠، حيث ذكرت الدراسة الحقوق التي أقرتها الموثيق والاتفاقيات الدولية للمرأة على وجه العموم، وذكرت موقف المملكة العربية السعودية ورؤيتها على الموافقة والانضمام لتلك الموثيق إلا فيما يخالف نصوص الشريعة الإسلامية، وكفلت المملكة في رؤيتها حقوق المرأة السعودية مع التأكيد على الوضع الخاص لها ومراعاة اختلافها عن الرجل في بعض المجالات استناداً لأحكام الشريعة وحفاظاً على كرامة المرأة السعودية. وتوصلت الدراسة إلى أن المرأة السعودية هي التي شجعت القيادة الحكيمة على دعمها حيث أنها لم تدخل مجالاً إلا وحقق نجاحاً باهراً فيه، ورؤية المملكة تؤكد على أهمية دور المرأة في المشاركة في كافة المجالات. وأوصت الدراسة على التأكيد بدور الإعلام في التوعية بأهمية تفعيل دور المرأة وتغيير الأنماط السلوكية

والعادات الاجتماعية القديمة المتحيزة ضد المرأة وعمل ندوات في المحافظات الأقل تحضراً للتوعية بحقوق المرأة وتمكينها بما يساعد في زيادة مشاركتها الاقتصادية والاجتماعية.

وذكرت دراسة (Hvidt,2018) أنه لإصلاح دور المرأة وتمكينها هو جزء مهم في تحقيق هدف رؤية المملكة الاقتصادي، حيث أنه مع رفع حظر القيادة على النساء أدى ذلك لزيادة القوى العاملة من النساء وزيادة الإنتاجية كذلك، حيث كان في السابق لا بد من وجود سائق للمرأة وهذا غير متوفر لجميع الطبقات في المجتمع أو أن يقوم الزوج أو أحد أفراد الأسرة الذكور بأخذها للعمل وهذا يسبب عبء على الغالبية العظمى من الأسر من الناحية المادية وكذلك يؤدي لتقليل الإنتاجية بسبب اضطرار الذكر لترك عمله وأخذها لعملها أو لاحتياجاتها الضرورية ومن ثم الرجوع لعمله، لذا فإن تمكين المرأة من القيادة بنفسها يعود بفائدة كبيرة على المواطن واقتصاد الدولة وكذلك للمرأة حيث تساهم دخول مواهب متعلمة لسوق العمل تساهم بشكل كبير في زيادة الإنتاجية وتقليل نسب البطالة في المملكة.

وفي دراسة (الحربي، ٢٠١٩م) تم سرد السياسات التي تقوم بها المملكة لتمكين المرأة السعودية منذ تأسيس الدولة وحتى رؤية ٢٠٣٠ وقراراتها التي ساهمت بشكل كبير وجذري في تمكين المرأة، وذكرت الدراسة النتائج التي حققتها الرؤية في تمكين المرأة وأهمها مشاركتها في النجاح الاقتصادي للمملكة العربية السعودية وحصول الكثير من السيدات السعوديات على درجات علمية متقدمة سواء في التعليم الجامعي المحلي أو الابتعاث في الدول المتقدمة بشكل ساهم في توافقها مع متطلبات سوق العمل المتطور، ومساعدة سيدات الأعمال في تحديد واستغلال أسواق جديدة محلياً وعالمياً وتقوية المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال السياسات التي تم وضعها والحوافز للوصول إلى التوجه الاقتصادي الجديد المعتمد على التطوير والابتكار. وتوصلت الدراسة لضرورة العمل على تعزيز الوعي المجتمعي لتحسين صورة المرأة في المجتمع من خلال المناهج الدراسية ووسائل الإعلام المختلفة وإبراز النماذج النسائية الرائدة المشاركة في التنمية، والعمل على تعديل صورة المرأة أمام نفسها وتوعيتها بحقوقها ودورها في تنمية المجتمع. وتوافقها دراسة (الثقفي، ٢٠١٧) ودراسة (الحلبي، ٢٠٢٠م) التي أوصت بضرورة التوسع في البرامج الإعلامية التي توضح أهمية مشاركة وتمكين المرأة السعودية والاستفادة من وسائل الإعلام المختلفة لتعزيز تمكين المرأة ومساهمتها في تحقيق الرؤية.

وأوصت دراسة ( شقير، ٢٠١٨م) من خلال تحليل مشاركات سيدات الأعمال السعوديات في ما يتعلق بتطلعاتهن ورغباتهن وفقاً لرؤية ٢٠٣٠، أن تقوم المؤسسات الحكومية بصياغة استراتيجية بعيدة المدى تهدف لتمكين وتعزيز مشاركة المرأة اقتصادياً وضمان حقوقها على قدم المساواة في تسوية المنازعات التجارية وحماية حقوق الملكية لها وكذلك تخصيص نسبة من المشتريات الحكومية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دعماً لها، ودعت مؤسسات التمويل والإقراض لتوجيه القروض لناحية المشروعات الإنتاجية الصناعية لسد حاجة السوق المحلي وإنشاء شبكة من المستثمرين المساندين لتمويل المشاريع المميزة للشابات السعوديات، وكذلك رفع مستوى المعرفة والمهارات الريادية للنساء من خلال تطوير المناهج التعليمية لتشتمل تلك المهارات وغرس ثقافة ريادة الأعمال من مراحل التعليم الأساسي والشراكة بين المؤسسات التعليمية ومؤسسات القطاع العام والخاص لدعم الريادة لدى الشابات وتعريفهن بالمجالات الاستثمارية الجديدة المتاحة.

وفي دور المرأة السعودية الاقتصادي والاجتماعي تحت ضوء رؤية ٢٠٣٠، ذكرت دراسة (محمد، ٢٠٢٠م) أن المرأة السعودية تساهم في تحقيق نجاحات كبيرة على الصعيدين الإقليمي والعالمي وذلك من خلال دعم القيادة لها ولتمكينها

وانطلاقها بقوة كبيرة نحو تنمية مجتمعتها وأنها أصبحت عنصر فعال في المجتمع، وأوصت الدراسة بالاستمرار في دعم المرأة السعودية لتمكين من لعب دورها كاملاً ومتابعة ذلك من خلال تحليل البيانات بشكل دوري مستمر وتفعيل القوانين الخاصة بها من أجل تنمية قدراتها والحفاظ على كرامتها وتوفير الأمان لها بحيث تساهم في زيادة الإنتاجية وتنمية المجتمع من عدة نواحي.

### أهمية مشاريع سيدات الأعمال في تحقيق التنمية الاقتصادية

تكمن أهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في عدة نقاط:

- مساهمتها في تنوع الإنتاج وقدرتها على التكيف والتغير مع ظروف السوق، وملائمتها في خدمة الطلبات الخاصة للأفراد بأحجام وكميات مختلفة.
- زيادة صادرات الدولة أو إنتاج منتجات محل المنتجات المستوردة وبالتالي تقليص نسبة الاستيراد من الخارج وتوفير السلع بأسعار تنافسية.
- الارتقاء بمستوى الادخار والاستثمار لدى الأفراد من خلال إقامة تلك المشاريع التي تحتاج لرأس مال بسيط من مدخراتهم، بدلاً من تركها بدون استثمار أو انفاقها بشكل ترفي أو ايداعها بالبنوك يتم توظيفها والاشراف المباشر عليها.
- التكيف مع الظروف الاقتصادية المختلفة من تضخم أو انكماش وهي أكثر مقاومة لتلك الظروف من المؤسسات الكبيرة.
- تساهم في ترقية روح المبادرة وبروز عدد كبير من المبدعين.
- دعم الناتج المحلي وتوسيع القاعدة الإنتاجية للدولة من خلال استخدام الخامات المحلية.
- زيادة المنافسة بين المشاريع المتوسطة والصغيرة وكذلك المشاريع الكبيرة مما يساهم في استمرارية حركة الاقتصاد وتشجيع الأفكار الجديدة والمنافسة في تحسين المنتج والسعر (خوني، ٢٠١٦).

وللمشاريع أهمية اجتماعية كبيرة فهي تساهم في تكوين مجتمع منتج وواثق من قدراته وتساهم في تحقيق الموازنة بين جميع أفرادها من خلال العمل الحر والاستفادة من مواهبه في مشروع تجاري يدر عليه بالمال ويحقق له الاستقلالية وعدم التوكل على غيره مادياً.

وهناك تأثير اقتصادي كبير لمشاريع سيدات الأعمال في مختلف المجالات، وذكرت ذلك عدة دراسات منها دراسة (الثقفي، ٢٠١٨م) حيث ذكرت أنه مع توسع المملكة وقراراتها لإدراج مشاركة المرأة السعودية في الاقتصاد، والتوسع في الفرص الاستثمارية النسائية وفي مجالات العمل المتاحة للمرأة كان لها أثر إيجابي كبير ومباشر حيث ساهم في تطوير دور المرأة الاستثماري، حيث زادت نسبة سيدات الأعمال السعوديات بشكل كبير وتجاوز عدد المشاريع المملوكة لسيدات سعوديات الـ ١٠٠ ألف مشروع بقيمة مالية تفوق الـ ٣٠٠ مليار ريال سعودي، حيث تساهم تلك المشاريع في تحريك الاقتصاد للمملكة العربية السعودية وأوصت الدراسة بضرورة مواصلة دعم سيدات الأعمال خاصة المبتدئات وتعزيز قنوات التواصل مع نظيرتهن في أرجاء المملكة للاستفادة من تجاربهن وتعزيز قدرتهن وتوسيع شبكة العلاقات الداخلية والخارجية.

وفي دراسة (الجدعاني، ٢٠١٨م) التي ذكرت مدى أهمية المشاريع في الحد من البطالة النسائية في المملكة، وأن زيادة مشاركة المرأة في سوق العمل حالياً هي بسبب عوامل التحول الحالي من أن تكون الأسرة معتمدة على معيل ذكر فقط إلى أسرة متعددة مصادر الدخل تساهم فيها المرأة، وليس فقط دعماً لأسرتها بل والمجتمع حيث تساهم في قوته من خلال توفير وظائف والحد من البطالة لدى الشباب والشابات والمساهمة في التنمية المجتمعية والاقتصادية، وذكرت الدراسة أن المرأة من خلال ريادة الأعمال الإلكترونية من الممكن أن تساهم بشكل قوي في الاقتصاد وكذلك بتكلفة بسيطة عند تأسيس مشروعها وذلك يسرع من المشاريع الإنتاجية في المملكة العربية السعودية ويواكب الاقتصادات المتقدمة في العالم. وأوصت الدراسة بالاستفادة من مقومات مشاريع الأعمال الإلكترونية في الحد من البطالة النسائية ولإضافة منتجات وخدمات مبتكرة تلبي حاجات المجتمع وتحفظ الالتزام نحو متطلبات المرأة.

كذلك في دراسة (Welsh, 2014) ذكرت مدى اهتمام المملكة في موضوع عمل المرأة، والتركيز على دور سيدات الأعمال في مساهمتهم بالتنمية الاقتصادية للمملكة، وأظهرت نتائج الدراسة أن سيدات الأعمال السعوديات لديهن ثقة في مهارتهن من حيث "التعامل مع الناس، توليد الأفكار والمنتجات وكذلك تنظيم المشروع" وأن غالبيةهن متعلقات تعليمياً عالياً مما يساهم في نجاح مشاريعهن، وأن غالبية مشاريع السيدات تلقى الدعم الكبير من الأسرة مع ضرورة أن تقوم الحكومة بتوفير المزيد من الدعم لسيدات الأعمال لتساهمن في التنمية بشكل أكبر.

وفي دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتأثيرها الفعال في زيادة التنمية الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء وتخفيف نسبتي الفقر والبطالة من خلال توفير فرص عمل كما ذكرت دراسة (الحموري، ٢٠١٧م) وأنه لا يحصل المجتمع على التنمية الشاملة الصحيحة إلا بمشاركة المرأة لكونها من الكوادر البشرية التي تدفع عملية التنمية في مختلف جوانبها ليس فقط الجانب الاقتصادي. وأوصت الدراسة بتقديم الدعم المادي والنفسي والمعرفي لصاحبات المشاريع، وكذلك دعت صاحبات الأعمال للاستفادة من خامات البيئة المحلية في المملكة وتوظيفها في مشاريعهن لخدمة المجتمع المحلي.

وحول أهمية ريادة الأعمال النسائية واعتبارها محور من محاور النمو الاقتصادي والذي اثبتته واتفقت عليه الدراسات حول العالم لمساهمة تلك المشاريع في تقليص نسبة البطالة خصوصاً للنساء الماكثات في بيوتهن ومساهمتها في تعزيز مكانة المرأة في المجتمع ومحاربة الفقر والمساهمة في تنشيط وإنعاش الاقتصاد الوطني كما ذكرت دراسة (ضيف، ٢٠١٧م) ووجدت الدراسة من خلال الاحصائيات لعام ٢٠١٦ أن المملكة العربية السعودية هي الأعلى عربياً في إنشاء الأنشطة التجارية وأن نسبة النساء فيها أعلى من الرجال، وأوصت الدراسة أنه بالرغم من أهمية المرأة رائدة سيدات الأعمال في بناء الاقتصاد الوطني، إلا أنه لا يجب أن يكون على حساب تفكيك المجتمع وتغيير العادات والتقاليد العربية المميزة له، وهذا ما تدعمه رؤية المملكة العربية السعودية.

وترى دراسة (العجمي، ٢٠١٥م) أن المشاريع التجارية الصغيرة والمتوسطة هي أفضل حل لمشكلة البطالة النسائية في المملكة العربية السعودية حيث يمكن للمرأة القيام بعملها في أي وقت ومكان يناسبها وفقاً لطبيعتها مجتمعا، وذكرت أن تلك المشاريع قد تعمل كمساعد لتوفير المواد الأولية للمشروعات الأكبر منها وذلك له منفعة اقتصادية للدولة من حيث تقليل الاستيراد من الخارج وتحريك الاقتصاد الداخلي، وأوصت الدراسة بوضع خطط واستراتيجيات من الدولة لترتيب بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة ونشر الوعي بالقوة والإمكانات الاقتصادية الكامنة لهذه المشروعات، وأن تقوم



وزارة التجارة بتنظيم المعارض المتخصصة لترويج وتسويق منتجات المشروعات النسائية داخل المملكة العربية السعودية وخارجها، ووضع التشريعات وسن الأنظمة التي توفر الحماية لتلك المشروعات من قبل وزارة العمل باعتبارها مشروع وطني يكافح البطالة ويساهم في التنمية الاقتصادية للمملكة العربية السعودية.

وتوصلت دراسة (السهلاوي، ٢٠٠٤م) إلى أن دور أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة يساهم بشكل كبير في خلق واستيعاب أعداد كبيرة من القوى العاملة المنتجة في المملكة العربية السعودية، وأن الاهتمام فيها يعتبر بمثابة تطوير للسوق السعودي ودعم للمهارات الفنية لدى المواطنين وتشجيعهم على ممارسة العمل الحر وإيجاد بدائل تخفف الضغط عن القطاع الحكومي وتساهم في إنعاش وإعادة هيكلة الاقتصاد للدولة. وتوافقها دراسة (المصباح، ٢٠١٧م) حيث ذكرت أن تلك المشاريع تساهم ليس فقط في التنمية الاقتصادية ومواجهة الازمات والصعوبات الاقتصادية، بل هي مطلب تنموي يستهدف كل مؤشرات التنمية الشاملة، ويركز على الإنسان بوصفه هدفاً تنموياً وأداة تنموية (من الإنسان وإلى الإنسان). وتوافقهم دراسة (خوني، ٢٠١٦م) التي ذكرت أن أي دولة لا تدعم تلك المشاريع سوف تتأخر في اللحاق بالتطور المتسارع الذي يشهده العالم اليوم وتؤثر في ترقية نشاطها الاقتصادي والاجتماعي.

وتوصلت (الرقيب، ٢٠٢٠م) في دراستها التي تهتم بمعرفة أثر دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة على مستويات تمكين المرأة، إلى أن المشروع التجاري هو عامل مؤثر ورئيس في تمكين المرأة اقتصادياً حيث يتم تحسين دخل الأسرة ويساهم في توظيف الشباب السعودي ويحسن من جودة الحياة بشكل عام، وأوصت الدراسة ببناءً على نتائجها إلى انشاء مظلة ارشادية وذلك لتقديم الاستشارات وتدريب المشروعات في حال تعثرها أو مرورها بالمصاعب، وتفعيل دور الجهات المقدمة للدعم بشكل أكبر وربط جميع الجهات التي تستهدف دعم رواد الأعمال بالمظلة الارشادية. وانشاء منصة تربط رواد الأعمال بالكفاءات المختلفة من الشباب السعودي لتسهيل التواصل فيما بينهم، مع أهمية دعم الدولة لرائدة الأعمال بجزء من أجور هذه الكفاءات خصوصاً المرتفعة منها.

### أهداف الدراسة:

- ١- تحديد أبرز العقبات التي كانت تواجه سيدات الأعمال في مجال الأزياء بالمملكة العربية السعودية.
- ٢- معرفة تأثير أبرز قرارات برنامج التحول الوطني الداعمة لتمكين المرأة السعودية على أداء سيدات الأعمال في مجال الأزياء.

### أسئلة الدراسة:

١. ما مدى تذليل العقبات التي كانت تواجه سيدات الأعمال في مجال الأزياء في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠؟
٢. ما التأثير الإيجابي لأبرز قرارات الرؤية التي تدعم تمكين المرأة على أداء سيدات الأعمال السعوديات؟
٣. ماهي العقبات التي مازالت تواجه سيدات الأعمال في مجال الأزياء بالمملكة؟

## أهمية الدراسة:

1. توضح الدراسة أهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة ودورها في رفع اقتصاد الدولة والتنمية الوطنية.
2. إلقاء الضوء على العقبات التي قد تواجه سيدات الأعمال السعوديات وكيف من الممكن تجاوز تلك العقبات.
3. تبين لطالبات تخصص الأزياء والنسيج والنساء الراغبات في الدخول لهذا المجال على العقبات التي قد تواجههن عند البدء في مشاريعهن الخاصة.
4. إضافة للأبحاث التي تهتم بقضايا تمكين المرأة ومساهمتها بالتنمية.

## منهجية الدراسة وإجراءاتها:

### - منهج الدراسة:

قد اعتمدت الباحثة هنا على المنهج الوصفي التتبعي، وذلك بهدف تفسير الوضع القائم لمشكلة البحث من خلال ذكر أبعاد قرارات تمكين المرأة وعلاقتها بمشاريع سيدات الأعمال، وذلك لوصفها بشكل كامل ومتابعتها في زمن معين وهو منذ ٢٠١٦م قبل انطلاق رؤية المملكة (النجاشي، ١٤٢٢هـ). والمنهج الوصفي هو منهج علمي يستخدم لوصف موضوع الدراسة (عياد، ٢٠٠٦م). وهو التأثير الإيجابي لقرارات الرؤية على مشاريع سيدات الأعمال في مجال الأزياء. وتعتبر الدراسة من الدراسات التتبعية التي تهتم بدراسة العلاقات الحالية بين قرارات الرؤية لتمكين المرأة ومشاريع الأزياء المملوكة لسيدات سعوديات وتفسير تلك التغيرات كنتيجة للعامل الزمني منذ انطلاقتها عام ٢٠١٦م حتى عامنا هذا (الخياط، ٢٠١١م). وقد اختلف علماء المناهج في تسمية المنهج الوصفي التتبعي ولكن بشكل عام فإن مدلوله هنا بالبحث يشير إلى ذلك النوع من البحوث الذي يطبق بغرض قياس مقدار التغير الذي حصل بفعل عامل الزمن على استجابة العينة وهن سيدات الأعمال نحو قرارات تمكين المرأة السعودية (الدويش، ٢٠١٣م).

### - عينة الدراسة:

اختارت الباحثة العينة بطريقة غير عشوائية "العينة العمدية أو الغرضية" حيث يكون الاختيار فيها على أساس حر من قبل الباحثة حسب طبيعة بحثها، بحيث يحقق هذا الاختيار هدف الدراسة المطلوب (محمد، ٢٠١٧م)، وهي عينة عمدية مختارة لعدد من سيدات الأعمال السعوديات اللاتي يعملن بمجال الأزياء في مدينة جدة بالمملكة العربية السعودية منذ عام ٢٠١٦م وما قبله. وتعتبر العينة هادفة تلبي متطلبات التوصل لنتائج البحث حيث يكون التركيز فيها على عينة صغيرة، ولكن غنية بالمعلومات التي تستهدفها الباحثة (Marshall, 1996).

### - أداة الدراسة:

أداة الدراسة هنا تابعة لطبيعة منهج البحث الوصفي الذي عادة ما يحتاج فيه الباحث للاستبيان كأداة رئيسية في جمع البيانات الديموغرافية للعينة وأيضاً سيتم استعمال أداة أخرى وهي المقابلة الفردية التي تكون بمحادثة مع العينة بشكل فردي وسيتم فيها طرح مجموعة من الأسئلة وتسجيل الإجابات والمعلومات التي ترغب الباحثة في الوصول إليها.

### صدق الأداة وثباتها:

قد تمت مراجعة وتحكيم أدوات البحث من قبل محكمين من الأساتذة المختصين في مجال الأزياء والنسيج، وبعد العمل على تعديل الأدوات بما أقره المحكمين، تم إعادة إرسالها بعد التعديل للمحكمين للتأكد من صدق الأداة بشكلها النهائي. وكانت نسبة الاتفاق الإجمالية بين المحكمين (100%)، وهو ما يوضح أن أداة الدراسة حصلت على درجة مناسبة من الصدق من خلال المحكمين (Carmines,1979).

وتم قياس ثبات أداة البحث بطريقة معامل الثبات "ألفا كرو نباخ" للتأكد من ثباتها. فقد تم حساب معامل ألفا بين كل عبارة على حدى، ومن ثم معامل ألفا للمحاور ككل وكانت النتائج كما هي موضحة في الجدول الآتي:

جدول رقم (١) ثبات الأداة

المحور	عدد العبارات	معامل الثبات
البيانات الديموغرافية	٤	١,٠٠٠
المحور الأول	٥	٠,٩٨٤
المحور الثاني	٣	١,٠٠٠
الثبات العام للأداة	١٢	٠,٩٨٣

وحصدت الأداة على معامل ثبات عام بلغ مقداره (٠,٩٨٣) للعبارات جميعها، وبذل ذلك على أن أداة الدراسة تتمتع بقدر مناسب من الثبات ويُعتمد على نتائجها كما ذكر (Nunnally,1994) حيث أعتبرت معاملات ألفا لكرو نباخ الأكبر من أو تساوي ٠,٨٠٠ هي المناسبة لتحليل الدرجات الفردية والتي يمكن الاعتماد عليها.

### - تحليل البيانات:

تتبع الدراسة أسلوب تحليل البيانات النوعية كما ذكره (Roulston,2013) وذلك بعد أن يتم عمل المقابلة وتسجيلها صوتياً، يتم الاستماع للتسجيل ومراجعته وتفريغ المحادثة مع إزالة الكلمات المكررة والانتباه للوقفات في حديث العينة التي قد تدل على أن الموضوع حساس وغيرها مما يجب الانتباه له عند التحليل، من ثم يتم تلخيص الإجابات كنقاط رئيسية في جدول ورصد التكرارات مع بقية إجابات العينة جميعها وتحليلها وربطها مع الدراسات السابقة.

### نتائج الدراسة:

فيما يلي عرض للنتائج التي توصلت لها هذه الدراسة، بداية مع البيانات الديموغرافية التي سيتم توضيحها في الجدول التالي:

جدول رقم (٢) البيانات الديموغرافية لعينة الدراسة

المشروع مرتبط بمجال الأزياء				العمر											
لا		نعم		٥٥ أو أكبر		٥٤-٤٥		٤٤-٢٥		٢٥ من أقل					
عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%				
٠	٠	١٢	١٠٠	٢	١٧	٣	٢٥	٧	٥٨	٠	٠				
المجموع: ١٢				المجموع: ١٢											
مستوى التعليم				الحالة الاجتماعية											
دراسات عليا		جامعي		ثانوي		بدون تعليم		أرملة		منفصلة		متزوجة		عزباء	
عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%
٣	٢٥	٧	٥٩	١	٨	١	٨	١	٠	٠	٩٢	١١	٠	٠	
المجموع: ١٢				المجموع: ١٢											

من خلال الجدول السابق نجد أن جميع أفراد العينة كانت مشاريعهن في مجال الأزياء وملحقاتها بنسبة ١٠٠% بما يتناسب مع موضوع ومجال الدراسة. ويتضح من خلاله أن الفئة العمرية (٤٥-٥٤) هي الأكثر بين أفراد العينة حيث بلغت أكثر من نصف عدد العينة الإجمالي بنسبة ٥٨%، والفئة العمرية (أقل من ٢٥) لم تكن متواجدة بين أفراد العينة المستهدفة. ويتبين من خلال الجدول السابق أن الحالة الاجتماعية للغالبية العظمى من أفراد العينة هن متزوجات حيث بلغت نسبة ٩٢%، وكانت الحالة الاجتماعية "عزباء ومنفصلة" غير متواجدة بين أفراد العينة، مما يدل أن تواجد شريك ومسؤولية عائلة لا تؤثر على نجاح واستمرارية المشروع التجاري للسيدة، بل على العكس قد يكون تأثير ذلك إيجابي لوجود داعم ومحفز لها. ومن خلال الجدول السابق أن مستوى التعليم الغالب لعينة الدراسة هو "المستوى الجامعي" حيث بلغت نسبة السيدات اللاتي وصلن لهذا المستوى ٥٩% من النسبة الاجمالية، والمستويين "بدون تعليم و ثانوي" كانت الأقل بنسبة ٨% لكلاً منها.

## نتائج المحور الأول في أسئلة المقابلة

### ١- قياس تأثير البيئة الكلية والمتوسطة على التمكين المالي لسيدات الأعمال

في تأثير البيئة الكلية والمتوسطة على التمكين المالي للسيدات كان هناك سؤال واحد عن الجهة التي كانت تمول وتدعم السيدات من الناحية المالية، وقد أجابت (٦) من سيدات الأعمال بأن التمويل كان من مالهن الخاص سواء من عمل سابق عملن به أو "من ميراث حصلت عليه" كما ذكرت إحدى السيدات. و (٤) سيدات أعمال ذكرن أن الدعم المادي كان موفر لديهن من قبل العائلة، أحد الوالدين كما ذكرت سيدتين أو "الزوج" كما ذكرت البقية. فيما ذكرت سيدتين أنهن حصلن على

الدعم المالي من جهات حكومية، أحدها "من بنك التنمية الاجتماعي بالتعاون مع ريادة " والأخرى " من الغرفة التجارية بمدينة جدة من خلال برنامج دعم المنشآت فيها قبل أكثر من ١٠ سنوات".

والجدول التالي رقم (١) يوضح تكرارات التمكين المالي لسيدات الأعمال:

جدول رقم (٣) تكرارات تحليل التمكين المالي لسيدات الأعمال

١. ماهي الجهات التي قامت بتمويل مشروعك التجاري؟	
عدد التكرار	الإجابة
٦	تمويل شخصي من مالي الخاص
٤	تمويل من العائلة
٢	تمويل من جهة حكومية

## ٢- قياس تأثير البيئة الكلية والمتوسطة على التمكين الإداري والاجتماعي لسيدات الأعمال

وعن تأثير البيئة الكلية والمتوسطة على التمكين الإداري والاجتماعي للمشاريع التجارية لدى سيدات الأعمال كان السؤال الأول عن بداية المشروع هل كان قبل أم بعد رؤية المملكة العربية السعودية، وأجابت جميع السيدات أن مشاريعهن كانت قبل انطلاق برنامج التحول الوطني، وتم طرح هذا السؤال للتأكد من أن العينة المستهدفة لديها الخبرة الكافية للإجابة على تساؤلات البحث الحالي.

ويبين الجدول التالي تكرار الإجابة على السؤال:

جدول رقم (٤) تكرارات تحليل التمكين الإداري والاجتماعي لسيدات الأعمال ١

٢. هل تم بدء مشروعك التجاري قبل انطلاق الرؤية في عام ٢٠١٦م أم بعدها؟	
عدد التكرار	الإجابة
١٢	قبل عام ٢٠١٦م وانطلاق الرؤية

وتم سؤال العينة عن الجهات التي ساعدتهن في بداية المشروع التجاري، لمعرفة الجهات التي تساعد بتمكين السيدات وتوفير الدعم لهن، وعن ماهية ذلك الدعم سواء من البيئة الكلية أو المتوسطة، حيث ذكرت (٦) سيدات بأنه لم تتم مساعدتهن من أي جهة وأنهن بدأت من الصفر بدون مساعدة، فيما ذكرت (٣) سيدات أنه تم تقديم الدعم لهن من الجهات الحكومية عن طريق تقديم المشورة لهن وتوضيح الأمور والاشتراطات التي تدعم سير المشروع التجاري بسلاسة، وذكرت (٧م) أن الغرفة التجارية بجدة ساهمت في اكسابها الخبرة من خلال تواجدها في محيط يتواجد فيه عدد من أصحاب الأعمال، وقد أكدت (٤) سيدات أنه بالرغم من الصعوبة التي واجهتها في بداية مشوارهن إلا أن الدعم الحكومي حالياً أصبح أكبر من السابق، وأن الفرص الداعمة لسيدات الأعمال بمجال الأزياء في وقتنا هذا أكثر من مما كانت عليه في

السابق كما ذكرت (م.٢) " في بدايتي لم يكن لي أي دعم خارجي. أما اليوم فهناك فرص أكبر للدعم لسيدات الأعمال، خاصة مع رؤية ٢٠٣٠، أصبح الدعم المادي والمعنوي أكبر من السابق، لكن أيامنا كان فيها صعوبات من ناحية تقبل المرأة في سوق العمل، وتجاوزنا بفضل الله." وذكرت (م.٥) " نحن المخضرمين في المجال لم تساعدنا أي جهات في تلك الفترة، فلم يكن هناك اهتمام في السابق كما هو الآن، وكنا نتعب من أجل الوصول للمعلومات، وكنت ممن تتضرر - وكذلك غيري- بسبب صعوبة الحصول عليها. فأعتقد الآن أن من سيبدأ مشروعًا أو يطوره سيحظى بفرص أكبر للمساعدة والإرشاد والتطوير، وبت الموضوع الآن واضحًا وسلسًا، بعكس ما كنا في السابق من العشوائية". فيما ذكرت (٣) سيدات أن الجهات التي ساعدتهن من محيط الأسرة سواء زوج أو أهل، والصديقات عن طريق تقديم الاستشارات والدعم المادي والمعنوي.

ويوضح الجدول رقم (٥) تكرار إجابات العينة.

جدول رقم (٥) تكرارات تحليل التمكين الإداري والاجتماعي لسيدات الأعمال ٢

٣. ماهي الجهات التي ساعدتك في بدء مشروعك؟ وكيف؟	
عدد التكرار	الإجابة
٦	لم تساعدني أي جهة
٣	بعض الجهات الحكومية (غرفة جدة التجارية، وزارة التجارة، بلدية جدة)
٣	مساعادات من الأهل والأصدقاء

والسؤال الأخير في التمكين الإداري والاجتماعي لسيدات الأعمال، الذي يهدف لمعرفة الدعم المتوفر لسيدات الأعمال من البيئة المحيطة لديهن، فقد أجابت عدد (١١) سيدة بأن المجتمع من حولها يوفر الدعم لها للاستمرارية ومواصلة النجاح، حيث ذكرت (م.٧) " بالتأكيد هناك دعم معنوي كبير من عائلتي والمحيطين بي لتشجيعي على الاستمرار في مجال عملي وهذا الدعم جداً مهم لأي شخص يمتلك مشروع تجاري. ونحن حالياً نشهد الدعم الكبير للمرأة السعودية من جميع الجهات الحكومية والأفراد" وذكرت (م.٩) "الدعم المعنوي متوفر من الجميع حولي بشكل كبير من أهل أو أصدقاء أو حتى متابعين على مواقع التواصل الاجتماعي. والدعم الحكومي في الوقت الحالي أفضل بكثير مما كان عليه في وقتنا السابق عند بداية مشروعني، حيث توفر الجهات الحكومية تسهيلات ومنصات إلكترونية لعرض مشاريع وأعمال أصحاب المشاريع الصغيرة".

وأجابت عدد (٤) سيدات بأن أزواجهن يقدمون الدعم الكبير لهن من الناحية المادية والمعنوية. فيما ذكرت عدد من السيدات اللاتي لهن باع طويل في مجال الأزياء بأنه لم يكن هناك أي دعم لديهن في بداية مشوارهن التجاري كما ذكرت (م.١) " لم أجد الدعم والتكريم هنا بصفتي مصممة أزياء، وقد تحدثت عن هذا الأمر في اجتماع كبير مع إعلاميين. كُرمت من جهة مصرية وأخذت الدكتوراه الفخرية باستحقاق، لكن لم أكرم باسم المملكة... لكن الآن بدأت المملكة تهتم بمجال الأزياء، وكان هناك دعم معنوي من الغرفة التجارية بجدة". وذكرت (م.٥): " مجتمعي سابقًا كان يرفض الفكرة، فنحن بدأنا قديمًا،

ولم يكن هذا مقبولاً في العائلة وعانينا لمدة طويلة، لكن كان عندي إصرار وطموح، وجاء هذا الآن تزامناً مع تسهيلات الدولة وتمكين المرأة وأثبت أن لدينا حق، ثم بدأ الدعم المعنوي من الأهل. وهناك جهات دعمتني معنوياً، مثل: الإعلام، ووزارة الثقافة، وجمعية الفنون، كذلك الكليات والجامعات التي كنت أذهب لها من أجل الوحدة الإنتاجية وكانت تثق في، ومؤخراً صرنا نلمس ثقة الدولة في المرأة".

وذكرت عدد (٤) سيدات أنه مع الصعوبات التي واجهتها في بداية مشوارهن إلا أنهن أصبحن يقدمن الدعم للمبتدئات في مجال الأزياء كما ذكرت (م.٢): "صرت أعطي دورات للفتيات، وأدرب خريجات الجامعات لربطهن بسوق العمل واحتياجاته، واليوم أنا مستشارة في منشآت لدعم المشاريع المتوسطة والصغيرة، ندعمهم بالأفكار لبيدوا بداية صحيحة ويتلافوا المعوقات إن وُجدت" و ذكرت (م.١١): "...أنا من الناس التي تدعم المشاريع الصغيرة مجاناً في "البوتيك" لمدة سنة كاملة بدون أخذ أي رسوم، لأنني كنت أتمنى فيما قبل أن يفعل معي أحد ذلك ولم أجد...".

وقد ذكرت (٦) سيدات أن هناك دعم حكومي يساعد سيدات الأعمال وأن الاهتمام بالأزياء حالياً والعاملين فيها أصبح أكبر مما كان سابقاً.

ويوضح الجدول التالي رقم (٦) تكرار إجابات العينة:

جدول رقم (٦) تكرارات تحليل التمكين الإداري والاجتماعي لسيدات الأعمال ٣

٤. هل مجتمعك يدعم سيدات الأعمال؟ إذا كان الأمر كذلك، كيف يتم الدعم؟	
عدد التكرار	الإجابة
١١	المجتمع حولي بأجمعه يدعمني
٤	يدعمني زوجي مادياً ومعنوياً
٦	الدعم الحكومي
٤	أصبحت أقدم الدعم وأساعد المبتدئات والعاملات في مجال الأزياء

### ٣- قياس تأثير البيئة الكلية والمتوسطة على صعوبات السوق

في تحليل صعوبات السوق تم سؤال العينة عن الجهات التي تعرقل من سير المشروع التجاري، ذكرت (٣) سيدات أنه من العقبات التي تواجههن هي بعض الدوائر الحكومية وذلك كما ذكرت احداهن: "التراخيص والبلدية هي التي تعرقلني، وغير ذلك لا يوجد شيء الحمد لله كل الأمور ميسرة" و ذكرت (م.٤): "الجمارك لا تيسر مسألة جلب البضائع. كذلك (الزكاة والدخل)، لا تعرقل لكنها كانت من العقبات، بسبب عدم وضوح بعض قراراتها". و ذكرت (م.١) أنها تواجه صعوبة في التعامل مع الإجراءات الحكومية بوضعها الحالي كما ذكرت: "... إن جميع الإجراءات أصبحت الكترونية وهذه الأمور تعرقل المالكين كبار السن". وأجابت (٤) سيدات أن من العقبات التي تواجههن هي قلة الأيدي العاملة ذات الخبرة والجودة العالية، وصعوبة توفرها. فيما أجابت سيدتان أن المنتجات المستوردة رديئة الجودة هي إحدى العقبات كما ذكرت

(م.١٢): "الاستيراد من الخارج وتوفير منتجات أزياء بجودة منخفضة وبأسعار رخيصة هي أكبر عائق لي ولأبي مصممة أزياء سعودية". وذكرت عدد (٧) سيدات أنه لا توجد عقبات بالوقت الحالي، عكس ما كان بالسابق من عقبات بسبب تعارض بعض القرارات لجهات حكومية بشكل أثر على سير وسلاسة المشروع التجاري كما قالت (م.٥): "لا توجد جهات تعرقل مشروعني الآن، لكن الفترة الماضية كان تغيير القرارات الخاصة بمشاريعنا يعرقلنا بعض الشيء، ولعدم الوضوح في الاشتراطات اضطر بعضهم للتوقف تمامًا، لكني كنت ممن تريت، فعلمت العمل لأعود بعد ذلك بقوة." حيث اثبتت على القرارات التي أصدرت حالياً لدعم أصحاب الأعمال كما ذكرت: "... الأنظمة والجهات الحكومية حالياً أصبحت جميعها مرتبطة بعضها ببعض وأصبحت واضحة تدعم وتساعد أصحاب المشاريع التجارية". وذكرت (م.٦) كذلك أن الصعوبات في السابق كانت كثيرة بعكس ما هو عليه الآن: "في السابق بناءً على وجود مجموعة من سيدات الأعمال في قطاع الأزياء كنت اجتمع معهن شهرياً وأضع كل المعوقات والصعوبات وأسجلها. تقريباً ٢٧ عائقاً، منها: عدم تقبل المجتمع لوجود مصمحات الأزياء، وعدم تقبل السوق والمجتمع للعلامة التجارية السعودية... وهناك صعوبات حكومية؛ لأن المشروع لم يكن معروفاً بخلاف الوضع الآن".

ويوضح الجدول رقم (٧) تكرار إجابات العينة:

جدول رقم (٧) تكرارات تحليل صعوبات السوق ٣

٥. ماهي الجهات التي تعرقل مشروعك؟ وكيف؟	
عدد التكرار	الإجابة
٣	بعض الجهات الحكومية
٤	العمالة
٢	المنتجات المستوردة قليلة الجودة والسعر
١	التمويل
٧	لا يوجد

## نتائج المحور الثاني

### ١- نحو اقتصاد مزدهر

في المحور الثاني الذي تضمن أسئلة تهدف لمعرفة تأثير البيئة الكلية وقرارات الرؤية على مشاريع سيدات الأعمال. وقد تم طرح أول سؤال وهو يهدف لمعرفة مدى تقاؤل سيدات الأعمال بمستقبل مشاريعهن بناء على ما وجهه في السابق قبل قرارات تمكين المرأة. وقد أجابت جميع السيدات بأنهن متفائلات لما يرونه من تغييرات وقرارات أصبحت تساند سيدات الأعمال وتدعم الصناعات الوطنية، كما ذكرت (م.٩): "متأكدة أنه من خلال الرؤية سيتم اظهار مميزات وإيجابيات الشعب السعودي للعالم أجمع، وهذا ما رأيناه منذ بداية انطلاقها فكيف عند وصولنا لعام ٢٠٣٠م". وذكرت (م.١٢): "رؤيتي متفائلة بإذن الله طالما أن التوجه أصبح داعماً للصناعات الوطنية".

ويوضح الجدول التالي رقم (٨) تكرار الإجابات:



جدول رقم (٨) تكرارات تحليل تأثير قرارات البيئة الكلية ١

١. ما رؤيتك لمستقبل مشروعك الخاص حتى عام ٢٠٣٠م؟ ولماذا؟	
عدد التكرار	الإجابة
١٢	متفائلة
٥	اطمح للانتشار عالمياً بالمنتج السعودي
٦	اطور مشروعى بما يتناسب مع التطورات الحالية

وفي السؤال الثاني وهو عن التأثير الإيجابي لقرارات تمكين المرأة لرؤية ٢٠٣٠م على مشاريع السيدات، فقد أجابت جميع السيدات بأن التأثير لتلك القرارات كان ايجابياً وساهم في رفع جودة مشاريعهن وزيادة ثقتهن بأنفسهن، كما ذكرت (م.٩): "نعم هناك تأثير إيجابي، فقد تم تسهيل عقبات كثيرة كانت تواجه السيدات السعوديات، فأصبحت تستطيع انجاز مهامها بقوة وثقة". وقالت (م.٢): "بالتأكيد تأثر بشكل إيجابي، نرى اليوم أن العقبات أمام المرأة أصبحت أقل بكثير من السابق فسبقاً لم يكن بإمكانها عمل أي شيء إلا بالرجل، أما الآن فيإمكانها العمل على مشروعها من أوله لآخره دون أن تحتاج لأحد... ومن لا تستغل نفسها في ظل رؤية ٢٠٣٠ ستضيع فرصاً كثيرة، فهذه الرؤية داعمة للمرأة بشكل قوي".

ويوضح الجدول التالي رقم (٩) تكرار اجابات العينة:

جدول رقم (٩) تكرارات تحليل تأثير قرارات البيئة الكلية ٢

٢. هل تأثر مشروعك التجاري بشكل ايجابي بعد القرارات التي أصدرتها الرؤية لتمكين المرأة السعودية؟	
عدد التكرار	الإجابة
١٢	التأثير إيجابي وللأفضل

في السؤال الأخير للمحور الثاني، كان لمعرفة ماهية تأثير تلك القرارات على مشاريع السيدات، وقد أجابت (٩) سيدات بأن تلك القرارات ساهمت في تيسير إدارة المشروع عليهن من خلال تنفيذ جميع الإجراءات الكترونياً بأنفسهن دون الحاجة لتخليصها لرجل كما كان سابقاً، كما ذكرت (م.٤): "قد سهلت علي أموراً كثيرة، ففي السابق كنت تحتاجين الرجل في القيام بالإجراءات وأمور كثيرة يتمها لك، فالمشروع يمر بمراحل كثيرة متكررة كلها أصبحت أقوم بها لوحدي ولم أحتج لرجل". وذكرت (م.٧): "استطعت في يوم واحد وأنا في منزلي أن أستخرج رخصة فتح محل اخر عن طريق الموقع الالكتروني بكل سهولة، وهذا مالم يكن ممكن بالسابق".

فيما ذكرت (٨) سيدات أن تلك القرارات قد وفرت المال والوقت لديهن، من خلال توفير مبالغ السانقين والمواصلات كما ذكرت (م.٩): "أصبحت أستطيع القيادة بنفسي وتخليص أموري بنفسي، وكذلك مساعداتي أستطيع السفر معهن وتخليص جميع مسؤوليات واجتماعات المشروع التجاري بسهولة ويسر مع توفير المال والوقت". واجابت (م.٧): "إن أي مشروع

تجاري يتكون من طاقم يساهمون بنجاحه، فعندما تكون لدى كل سيدة تعمل في المشروع حرية التنقل وتخليص جميع امورها فذلك سينعكس على المشروع بشكل إيجابي ويقلل من الأموال المهدرة ويساعد في انجاز المهام بوقت أقل".

وأجابت (٣) سيدات أن رؤية ٢٠٣٠م ساهمت في نهضة الأزياء السعودية وزادت من تقبل المجتمع لمشاريع الأزياء، كما قالت (٦.م): "وجود القوانين وكذلك الضرائب على المنتجات المستوردة؛ جعل للمنتج السعودي قيمة. هذه القوانين الصارمة تحفظ حق المنتج السعودي ومن يمتهن مهنة الأزياء، وهي في الصالح العام وفي صالح البنية التحتية التي نعول عليها في نهضة الأزياء في السعودية". وذكرت سيدتان أنها ساعدتهن على الإبداع والابتكار بالتصاميم كما ذكرت (١٠.م): "أصبح هناك إبداع في التصاميم وحرية وتنافس في التصاميم وتقديم كل ما هو جديد، فأصبح هناك إقبال على التصاميم الجديدة خصوصاً في العبايات...ولذا أصبحنا نبدع أكثر ونخرج عن نطاق التصميم المعتاد". وقالت (١٢.م): "أصبح هناك مجال أكبر للمصممة أن تبتدع وتبتكر بحرية أكبر وأصبح المجتمع يتقبل التنوع ويرغب فيه".

وذكرت سيدتان بأن قوانين التحرش ساهمت في تمكين المرأة بشكل كبير، كما ذكرت (٦.م): "تمكين المرأة من وجودها في الساحة والعمل بشكل قوي وفتح لها المجال، وقد أصدرت قوانين منع التحرش، لذلك لما فتح المجال كان ذلك بقاعدات وأسس قوية، فحررت المرأة وهي مُصانة. ولم يعد مستغرباً أن المرأة تتواجد في أي عمل طالما أنه لا يمس القيم ومبادئ المرأة المسلمة". وذكرت (٢.م): "الآن أصبح هنالك نظام يمنع التعدي على المرأة، فأصبحت تستطيع ممارسة حياتها بشكل طبيعي، وتعمل بكل ثقة دون أن تجد مضايقات أو أن ينظر لها نظرة دونية، والقوانين التي وُضعت من أجل ذلك صارمة وواضحة، كل هذه الجوانب إيجابية وفي صالح المرأة".

ويوضح الجدول التالي رقم (١٠) تكرار اجابات العينة:

جدول رقم (١٠) تكرارات تحليل تأثير قرارات البيئية الكلية ٣

٣.ما تأثير قرارات رؤية المملكة ٢٠٣٠م لتمكين المرأة السعودية على مشروعك التجاري؟	
عدد التكرار	الإجابة
٩	يسرت لي إدارة المشروع
٨	وفرت لي المال والوقت
٣	ساهمت في زيادة تقبل المجتمع ونهضة الأزياء السعودية
٢	زادت من ابداعي في الابتكار والتصميم
٢	مكننت المرأة للعمل من خلال قوانين منع التحرش

### - ملخص المقابلات:

من خلال تحليل المقابلات التي تم عملها مع سيدات الأعمال فقد تبين أن القرارات التي أصدرتها المملكة العربية السعودية لدعم السيدات السعوديات ورواد الأعمال بشكل عام، كان لها تأثير إيجابي على المجتمع بأشمله، لأن المرأة هي نصف

المجتمع وتعطيلها يعني تعطيل المجتمع وتحقيق التنمية المستدامة له، وعند توفير التمكين للمرأة في بلد ما فإن ذلك يعزز من اقتصاد ذلك البلد وتنوع مصادره (Unwomen,2016) والنتائج التنموية الأخرى في جميع المجالات حتى على الأطفال والأجيال القادمة (Vildo,2017).

وذلك ما تشهده المملكة حالياً بعد حوالي ٤ سنوات من اصدار تلك القرارات، حيث شهدت تطورات تنموية عديدة وانعكس ذلك على المشاريع التي تملكها السيدات واللاتي تم اجراء المقابلات معهن، حيث اكدت جميعهن على أن تلك القرارات كان لها تأثير إيجابي وأنهن يطمحن للمزيد وللأفضل بإذن الله تعالى. وذلك ما أكدته عدد كبير من الدراسات حول العالم التي أثبتت أن تمكين المرأة له تأثير كبير على جميع الأصعدة وأن الفجوات بين الجنسين تكلف الاقتصاد حوالي ١٥ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي (Cuberes,2016). وكما ذكرت السيدات فإن التمكين زاد من فرصهن ومن فرص العاملين والعاملات معهن في مشاريعهن التجارية بشكل يزيد من الفعالية التنظيمية والنمو لأعمالهن، حيث تشير التقديرات إلى أن الشركات التي تضم ثلاث نساء أو أكثر في وظائف الإدارة العليا تحصل على درجات أعلى في جميع أبعاد الأداء التنظيمي (Desvaux,2018).

### توصيات الدراسة:

من خلال ما توصلت له هذه الدراسة من نتائج ومن خلال استعراض الدراسات السابقة ونتائجها فقد استنتجنا بعض التوصيات التي من شأنها أن تساهم في زيادة الناتج في مجال الأزياء بالمملكة العربية السعودية والمساهمة في التنمية الاقتصادية للقطاع غير النفطي.

- ١- توفير الدعم للمشاريع التي تتعلق بمجال الأزياء من خلال تعاون الجهات الحكومية مثل الجمارك والبلديات لتذليل العقبات التي تواجه تلك المشاريع.
- ٢- ربط الغرف التجارية لمناطق المملكة كافة، لتسريع عملية تبادل الخبرات والتعاون من أجل تنمية قطاع الأزياء ومكملاتها بالمملكة العربية السعودية للوصول لمنتج سعودي بجودة عالية وبنافس المنتجات العالمية.
- ٣- هناك أهمية كبيرة لعمل شراكة تعاونية لتدريب طالبات الجامعات والتدريب المهني لأقسام الأزياء والنسيج للعمل لدى أصحاب المنشآت المتعلقة بالأزياء، لزيادة خبرتهن وكذلك لرفع جودة الأيدي العاملة بقطاع الأزياء في السعودية، وتوفير فرص عمل لهن.
- ٤- تدريب خريجات الأزياء والنسيج للعمل خارج المملكة العربية السعودية في المنشآت العالمية المتخصصة بالأزياء لزيادة نمو هذا القطاع في المملكة.
- ٥- تعزيز ثقافة العمل الحر لدى المرأة السعودية وتقديم التوعية لها حول أهمية دورها في التنمية الاقتصادية، وتعريفها بالفرص المتوفرة لديها، مثل الدعم المالي المقدم من الجهات الحكومية، والاستشارات المهنية والإدارية للمشروع التي يقدمها عدد كبير من القطاعات الحكومية.
- ٦- الاستفادة من توجه الدولة الإلكتروني وتوفير منصة وطنية إلكترونية لتسويق وعرض المنتجات الوطنية التي تُصنع بأيدي سعودية، لدعم المنتجات السعودية. مع توفير خدمة لتسهيل شحنها للخارج لزيادة الصادرات السعودية غير النفطية.

٧- التعاون بين المصانع السعودية وسيدات الأعمال فيما بينهم لتغطية احتياجاتهم وإنتاج منتجات وخدمات مبتكرة تلبي حاجات المجتمع بجميع طبقاته المختلفة.

## المراجع

- الباحوث، عبد الله سليمان (٢٠١٧م) الشراكة الصناعية كإحدى وسائل تحقيق رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠م، مصر: مجلة الدراسات التجارية المعاصرة.
- الثقفي، خلود عطية (٢٠١٧م) دور المرأة السعودية في التنمية: صاحبات المشاريع الحرة بالمنطقة الشرقية نموذجاً، أبها: مجلة جامعة الملك خالد.
- الثقفي، خلود عطية (٢٠١٨م) دور الرأسمال النوعي في تحديد الهوية المهنية للمرأة السعودية: سيدات الأعمال بالمنطقة الشرقية نموذجاً، جدة: مجلة جامعة الملك عبدالعزيز.
- الجدعاني، تغريد عابد (٢٠١٨م) دور قيادة الأعمال الإلكترونية في الحد من البطالة النسائية في المملكة العربية السعودية، دبي: مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع.
- الحربي، اعتدال مقبول (٢٠١٩م) السياسات الاجتماعية لتمكين المرأة في المملكة العربية السعودية الرؤية الوطنية ٢٠٣٠ أنموذجاً، الجزائر: مجلة علوم الإنسان والمجتمع.
- الحلبي، انتصار صالح (٢٠٢٠م) تمكين المرأة السعودية في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠ وانعكاسه على الاستقرار الأسري، دبي: مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع.

حلواني، ابتسام عبد الرحمن (٢٠٠٨م) العوائق التي تقف في طريق المرأة العاملة وتعرفل مسيرة نجاحها، مصر: اتحاد جمعيات التنمية الإدارية.

الحموري، أميرة محمد (٢٠١٧م) دور المشروعات الصغيرة في تعزيز مشاركة المرأة في تنمية المجتمعات المحلية في المملكة العربية السعودية، غزة: مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية.

خوني، رابع، هالم، سليمة (٢٠١٦م) دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، الجزائر: مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال.

الخياط، ماجد (٢٠١١م) أساليب البحث العلمي، عمان: دار الريبة.

الدويش، وفاء (٢٠١٣م) المنهج الوصفي التبعي (الطولي والمستعرض)، الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

الرقيب، هند (٢٠٢٠م) أثر دعم المشاريع المتوسطة والصغيرة على مستويات تمكين المرأة السعودية: الدوافع والتحديات، الأردن: المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال.

رؤية المملكة ٢٠٣٠م، تاريخ الدخول ١٤٤١/٦/٢٩هـ.

<https://www.vision2030.gov.sa>

السيبيعي، سعد (٢٠١٦م) رؤية ٢٠٣٠.. والمرأة السعودية، ١٤٤١/١٢/٢٠هـ، جريدة مكة المكرمة.

السهلاوي، خالد عبد العزيز (٢٠٠٤م) دور المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في خلق فرص عمل جديدة في المملكة العربية السعودية، الدوحة: منظمة الخليج للاستشارات الصناعية.

شقير، إيمان فؤاد، المحيميد، بدر محمد، الحضيف، شروق عبدالله (٢٠١٨م) محاور تعزيز الدور الريادي لسيدات الأعمال السعوديات "السمات، المحفزات، المعوقات، سياسة التمكين": دراسة تطبيقية بمنطقة القصيم، غزة: مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية.

ضيف، عائشة، بوران، سمية (٢٠١٧م) دراسة ميدانية لريادة الأعمال النسائية في منطقة الأوسط: التحديات والفرص، الجزائر: مجلة اقتصاديات المال والأعمال.

عبد النبي، إسلام دسوقي (٢٠١٨م) حقوق المرأة في المواثيق الدولية والأنظمة السعودية ورؤية المملكة ٢٠٣٠ بين الواقع والمأمول، طنطا: مجلة كلية الشريعة والقانون.

العجمي، مها محمد، القحطاني، ناصر سعد (٢٠١٥م) المشاريع النسائية الصغيرة ودورها في حل مشكلة البطالة في المملكة العربية السعودية، مكة المكرمة: مجلة جامعة أم القرى للعلوم الاجتماعية.

عياد، أحمد (٢٠٠٦م) مدخل المنهجية البحث العلمي، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية الساحة المركزية بن عكنون.

النجاشي، سمية (١٤٢٢هـ) مناهج البحث العلمي، الرياض: جامعة الملك سعود.

محمد، أمل الماحي (٢٠٢٠م) دور المرأة السعودية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠: دراسة تحليلية، غزة: المركز القومي للبحوث.

محمد، دُر (٢٠١٧م) أهم مناهج وعينات وأدوات البحث العلمي، الجزائر: مجلة الحكمة للدراسات التربوية والنفسية.

المصباح، عماد الدين أحمد (٢٠١٧م) إضاءات حول بعض الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للتنوع الاقتصادي في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠، القصيم: جامعة القصيم.

ياسين، سمر محمد (٢٠١٨م) أثر قرارات تمكين المرأة في المملكة العربية السعودية على أسواق المال والأعمال وفق رؤية ٢٠٣٠م، دمنهور: مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات.

اليامي، سالم (٢٠١٧م) "رؤية ٢٠٣٠": دعم القاعدة الاقتصادية الإنتاجية بتعزيز المنشآت الصغيرة والمتوسطة، ١٤٤١/٨/١٤هـ، جريدة الجزيرة.

Alsharif, F (2019) Empowering women: Educational Programs and Reforms in a Diversified Saudi Economy, Riyadh: King Faisal Center for Research and Islamic Studies.

Alturki, N and Braswell, R (2010) Businesswomen in Saudi Arabia: Characteristics, Challenges, and Aspirations in a Regional Context, Jeddah: The Monitor Group and Al-Sayedah Khadijah bint Khuwailad.

Carmines, E and Zelle, R (1979) Reliability and Validity Assessment, USA: SAGE SAGE Publications.

Cuberes, D and Teignier M (2016) Aggregate Effects of Gender Gaps in the Labor Market: A Quantitative Estimate, Chicago: The university of Chicago journals.

Desvaux, G, Devillard, S and Sultan (2018) Women Matter: Time to accelerate. Ten years of insights into gender diversity, Chicago: McKinsey&Company.

Haviddt, M (2018) The new role of women in the new Saudi Arabian economy, Odense: Center for Mellemoststudier.

Marshall, M (1996) Sampling for qualitative research, Family Practice.

Nunnally, J and Bernstein, I (1994) Psychometric Theory, New York: McGraw-Hill.

Roulston, K (2013) The SAGE Handbook of Qualitative Data Analysis, London: SAGE Publications Ltd.

Uddin, S and Abu Jahed, M (2007) Garments Industry: A Prime Mover of the Socio Economic Development of Bangladesh, The Cost and Management.

UNwomen (2016) Leave No one behind a call to action for gender equality and women's economic empowerment, New York: UNwomen.

Vildo, L (2017) The universal causes and effects of women's empowerment for developing countries, Semantic Scholar.

Welsh, D, Memili, E, Kaciak, E and Al-sadoon, A (2014) Saudi women entrepreneurs: A growing economic segment, Journal of Business Research.